برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يقر الميزانية العامة للـ

الأمير سلطان: مخصصات الميزانية تعكس حرص خادم الحرمين الشريفين على تعزيز مسيرة التنمية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين.

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله في الرابع عشر من محرم ١٤٣٢هـ الموافق للعشرين من شهر ديسمبر للعام ٢٠١٠م في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٢ / ١٤٣٣هـ.

حيث وجه نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود أيده الله كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية. وفيما يلي نص الكلمة: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إخواني وأبنائي المواطنين: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: بحمد الله وعونه وتوفيقه نعلن نيابة عن سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ميزانية العام المالي الجديد والتي تبلغ (٥٨٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (٤٠) مليار ريال عن الميزانية السابقة، والتي تعكس حرصه حفظه الله على تعزيز مسيرة التنمية وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين. ويسرني بهذه المناسبة أن أنقل تحيات سيدي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لأفراد شعبه الكريم وتمنياته أيده الله أن تكون هذه الميزانية ميزانية خير وبركة على الوطن والمواطنين. وإننا إذ نتطلع جميعاً إلى عودة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله إلى وطنه وشعبه وهو بأتم الصحة والعافية لنؤكد على جميع المسؤولين الالتزام بتوجيهاته الكريمة بأهمية التنفيذ الكامل لمشاريع هذه الميزانية بكل أمانة وإخلاص لرفعة الوطن وازدهاره. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان المراسيم الملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٢ ١٤٣٣هـ. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من نائب خادم الحرمين الشريفين قدم عرضاً موجزاً عن الأوضاع الاقتصادية العالمية

ـــــدولة للعام المالـــي الجديـد ١٤٣٢ / ١٤٣٣هـ

٥٨٠مليار ريال حجم الإنفاق.. الإيرادات ٥٤٠ ملياراً..وتوقع عجز بقيمة ٤٠ مليار ريال.

وانعكاساتها على إيرادات البترول، وبالتالي على الإيرادات العامة للدولة، والتطورات الاقتصادية المحلية، والنتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة، حيث جاء فيه: من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفاً وست مئة وثلاثين مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها (١٦,٦) بالمئة عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م)، وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة (٢٥) بالمئة.

أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (٩,٢) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٥,٧) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٣) بالمئة بالأسعار الجارية. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٣,٨) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٢,١) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٤,٤) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٥,٩) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٣,٧) بالمئة بحيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤٧,٨) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل

*** ميزانية ٢٠١٠م تسجل فائضاً بقيمة ١٠٩ مليارات ريال مع تحول العجز إلى فوائض نقدية.**

النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٥) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٥,٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٦) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٧) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٤,٤) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٤) بالمئة.

وبيّن معالي وزير المالية أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) نسبته (٣,٧) بالمئة عما كان عليه في عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. أما مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (١,٥) بالمئة في عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي. وقال معالي وزير المالية إن حجم الدَّين العام سينخفض بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) إلى ما يقارب (١٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وسبعة وستين مليار ريال ويمثل ما نسبته (١٠,٢) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ (٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسة وعشرين مليار ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩م) يمثل ما نسبته (١٦) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م. وأشار إلى أنه وفقاً للتوجيهات السامية الكريمة استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٢/١٤٣٣هـ على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الأجل، وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين بمشيئة الله، حيث وزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكّز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي. وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو(٢٥٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستة وخمسين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي الحالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.